issa
الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

إضاءات على السياسات الاجتماعية

29

أوروبا: تعزيز استدامة نظم الضمان الاجتماعي الشامل

في إقليم أوروبا، تؤثر البيئة الاقتصادية والديموغرافية ذات التحديات الشتى على نظم الضمان الاجتماعي وإداراته بطرق مختلفة. على مدى السنوات الخمس الماضية، تغيرت النظرة العامة في العديد من الدول. فالتحديات الحالية تشمل معالجة الطلب المتزايد على المنافع وليس أقلها الحماية أثناء التعطل عن العمل، انخفاض الإيرادات من المساهمات والذي يعزى إلى انخفاض معدلات التشغيل وركود الدخل من الأجور، والارتفاع النسبي في أعداد المنتفعين من الشباب الأصغر سنّاً والنساء، بالإضافة إلى اتساع نطاق المطالب المنادية بالتوفير في تكاليف إدارة الضمان الاجتماعي وتحسين كفاءته. في الوقت ذاته، ما زالت التحديات المالية التي تواجه نظم الرعاية الصحية والتقاعد على المدى البعيد باقية بسبب تقدّم سكان أوروبا بالسّن وشيخوختهم. على الرغم من هذا، يفهم من البراهين الموجودة لدى الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا) على التطورات والاتجاهات التي يشهدها الإقليم بأن إدارات الضمان الاجتماعي تحتل المكان المناسب لتقديم استجابات فاعلة، حيوية، وبالتالي مستدامة. سوف تخلص هذه *الإضاءة على السياسات الاجتماعية* إلى أن النظرة العامة الشاملة للأمر هي تلك النظرة التفاؤلية القائمة على أساس أن هذا التقليد العريق والراسخ الذي يتجلى في نظم الضمان الاجتماعي الشامل والمستدام سوف يبقى في مأمن من هذه التحديات في أوروبا.

هانس هورست كونكلوسكي، الأمين العام للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا)

معالجة التحديات

في مختلف أنحاء أوروبا وأرجائها، تفرض الظروف الاقتصادية، والمالية، والديموغرافية بالإضافة إلى ظروف سوق العمل تحديات مهمة أمام إدارات الضمان الاجتماعي. مع ذلك، ما زالت إدارات الإقليم تتسم بالحيوية والقدرة على الاستجابة الفاعلة. لقد كشفت الفترة الأخيرة عن بذل جهد كبير لحماية شمولية واستدامة نظم الضمان الاجتماعي. إنها إحدى النتائج التي يعرضها تقرير جديد صادر عن الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي بعنوان: *أوروبا: تعزيز استدامة نظم الضمان الاجتماعي الشاملة*.

حسب التفاصيل الواردة في التقرير، هناك أربع مجموعات مميزة لكنها متصلة ببعضها البعض من التطورات التي لوحظت في الإقليم في السنوات الثلاث الأخيرة:

هذا العدد

- يسلّط الضوء على التحديات الناشئة التي تواجه نظم الضمان الاجتماعي في أوروبا
- يناقش الابتكارات الكفيلة بدعم التميّز الإداري وحماية الضمان الاجتماعي في أوروبا
- يستعرض الطريقة التي يمكن من خلالها للضمان الاجتماعي وسياسات سوق العمل مجتمعين الخروج بنتائج ملموسة
- يؤيّد الخروج بوصفة أكثر فاعلية لأدوار الضمان الاجتماعي الحمائية، والاستباقية، والوقائية

© الإيسا 2013
ISSN online 2073-5715
نُشرت لأول مرة في يونيو/حزيران 2013
الصور: iStockphoto/ Henrik Johansson, Pavel Lunkin

- وضعت استجابات فاعلة موضع التنفيذ لمعالجة الآثار السلبية للركود الاقتصادي الواسع النطاق على أدوار وقُدرات إدارات الضمان الاجتماعي.
- تم العمل بشكل متزايد على توفيق سياسات الضمان الاجتماعي مع سياسات سوق العمل لتحقيق أهداف السياسات الوطنية الملموسة في هذا السياق.
- وجدت تحركات أهم باتجاه الجمع بشكل أكبر بين الأدوار الحمائية، والاستباقية، والوقائية لنظم الضمان الاجتماعي، ليس أقلّها تعزيز الآثار الإيجابية للضمان الاجتماعي على صحّة، وتشغيل، وتمكين الأفراد.
- اعتمدت إدارات الضمان الاجتماعي تدابير محددة لتيسير عملية تطبيق هذه التدابير والتحرّك باتجاه التميّز الإداري.

حقائق وأرقام رئيسية

- في العام ٢٠١٠، قارب تعداد السكان في إقليم أوروبا الذي تغطّيه الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا) ٨٠٠ مليون نسمة يعيش أكثر من ثلثيهم في المناطق الحضرية.
- في العام ٢٠١٠، كان أكثر من ٢٠ بالمائة من سكان أوروبا في سنّ الستين أو أكثر. في العام ٢٠٣٠، سوف ترتفع هذه النسبة إلى حوالي ٣٠ بالمائة. في أوروبا الغربية، وهي الإقليم الأقدم في العالم ككل، الأرقام المقابلة تتعدّى الـ ٢٤ بالمائة وأكثر من ٣٢ بالمائة. في ٢٠١٠، ٤,٢ بالمائة من سكان أوروبا كانوا في سنّ الثمانين أو أكثر.
- تعتبر مستويات الشمول في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية شاملة عموماً. تتصل اهتمامات السياسات بالنسبة لمنافع الضمان الاجتماعي تحديداً بمسائل كفاية المخصصات (المؤونة) وتنامي مستويات عدم المساواة في الدخل والفقر في بعض الدول الأوروبية.
- كمعدّل، تنفق أوروبا الغربية حوالي ٢٥ بالمائة من إجمالي الدخل المحلّي على الضمان الاجتماعي العام حيث تذهب غالبية هذا الإنفاق – حوالي ١٨ بالمائة – إلى برامج المنافع النقدية والباقي للصحة. تصل الأرقام ذات الصلة بالنسبة لاتحاد (كومنولث) الدول المستقلة إلى حوالي ١٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلّي، و ١٠ بالمائة لبرامج المنافع النقدية والباقي للصحة.
- في بعض الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ارتفعت مستويات إجمالي الإنفاق الاجتماعي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. في العديد من تلك الدول، ارتفع الإنفاق الفعلي بنسبة ٦ بالمائة على الأقل. يمكن تفسير هذا النمو في جزء منه على أنه انخفاض في نمو إجمالي الناتج المحلي مجتمعاً مع ارتفاع مستوى الطلب على منافع التأمين ضد البطالة. لم ينخفض الإنفاق العام الفعلي على الرعاية الاجتماعية سوى في دولتين أوروبيتين أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: في اليونان بنسبة ١٤ بالمائة وفي هنغاريا بنسبة ١٣ بالمائة.
- في منطقة اليورو، سجّل إجمالي عدد العاملين انخفاضاً وصل إلى ٣,٥ مليون مقارنة بما قبل الأزمة، وحوالي ١٩ مليون شخص مسجلين عاطلين عن العمل رسمياً. تصل نسبة العاطلين عن العمل على المدى الطويل (أي أولئك غير العاملين ويبحثون عن عمل على مدى ١٢ شهراً أو أكثر) إلى ٤٢ بالمائة من «دون عمل». استطاعت بعض الدول في أوروبا الوسطى والشرقية (غير الاتحاد الأوروبي) واتحاد (كومنولث) الدول المستقلة أن تقلّص نسبة البطالة لكن النسب ما زالت ضعف الأرقام السابقة. على الرغم من التباينات الواسعة النطاق بين مختلف الدول، هناك حوالي ٢١,٧ بالمائة من جميع الشباب (في سن ١٥ إلى ٢٤) في أوروبا عاطلين عن العمل الآن بالإضافة إلى كونهم غير منتظمين في مسار تعليمي أو تدريبي.

الضمان الاجتماعي في سياق الأزمة

ما من شك أن الأزمة تعتبر من العناصر السياقية الرئيسية للتطورات الأخيرة في أوروبا. عند الحديث عن الأزمة في سياق أوروبا، نجد أن المسألة لا تقتصر على أحداث محددة شهدها العام ٢٠٠٨ في أواخره وبعدها مباشرة. فالأزمة تتلخص في وقوع أوروبا في فخ ركود اقتصادي طويل الأمد وديناميكي ما يجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بمخرَج له. في هذا السياق، ما زالت نظم الضمان الاجتماعي الوطنية في مختلف الدول تتأثر سلبياً ولكن بطريقة مختلفة من دولة إلى أخرى بسبب التأثيرات والآثار المتباينة للعوامل قصيرة وطويلة المدى.

بالمجمل، ساهمت هذه العوامل في إضعاف الصحة المالية لنظم الضمان الاجتماعي وعملت على مفاقمة الصعوبات التي تحول دون تحقيق هذه النظم لأهدافها كاملة. لقد اهتزت التوقعات العامة بشأن أدوار نظم الضمان الاجتماعي وقدرة بعضها على توفير المنافع أو المزايا الكافية بسبب الإصلاحات التي نفّذت والتي تشكل في بعض الأحيان جزءاً من تدابير التقشف (تحركها في بعض الأحيان متطلبات تلبية شروط استقرار المالية العامة المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي؛ أو – بعبارة عامة – التخفيف من مستويات الديون السيادية استجابة إلى ضغوطات السوق).

بالنسبة لإدارات الضمان الاجتماعي، خيم ظل الأزمة بوضوح على مستويين اثنين: أولاً، بالنسبة للعديد من الإدارات، تفاقمت اثناء الفترة الأخيرة التحديات المالية قصيرة المدى مع التحديات الأطول مدى مثل شيخوخة السكان، وارتفاع تكاليف البرامج التقاعدية، وتوفير الرعاية الصحية والرعاية طويلة المدى، وعدم ملاءمة مهارات العامل مع خصائص القوى العاملة التي يطلبها أرباب العمل، والتركيبة الأسريّة الآخذة بالتطور.

ثانياً، كان يتعيّن على إدارات الضمان الاجتماعي أن تتكيف مع الأوضاع وتحوّل طرق عملها لتصبح ابتكارية في أغلب الأحيان استجابة إلى الاحتياجات الناشئة للسكان وتوقعاتهم المتزايدة بالحصول على خدمات عامة ذات جودة. في الحقيقة، تعمل البيئة الصعبة الحالية وبطريقة إيجابية على تشجيع الإدارات على إعادة تقييم أدائها. لعلّ الرسالة الإجمالية من هذا كلّه هي أن الأمر ما زال يتطلب المزيد من التغيير بالنسبة للعديد من هذه الإدارات التي اضطرتها الظروف السائدة إلى الزيادة في التقشف وتقليص نفقاتها ومع ذلك ما زالت تجابه تحديات تنظيمية وسياساتية جديدة مقترنة بارتفاع الحاجة الى الحد من ضعف الدخل، و انخرام الأمن الاجتماعي والمتطلبات الناجمة عن ارتفاع معدلات الهجرة والعمال المتنقلين. الأسئلة التي هي بحاجة إلى أجوبة: ما هي الأدوار والأهداف المتغيرة لنظم الضمان الاجتماعي، وربما الأهم من هذا كله: كيف ينبغي تحقيق هذه الأدوار والأهداف بطريقة كفوءة تراعي فاعلية الكلفة؟

تركيز متزايد على التشغيل والتدخلات الاستباقية المبكرة

تعتبر البطالة مصدر قلق كبير. فالعديد من الدول الأوروبية تواجه من ناحية ارتفاع نسب البطالة بعناد على المدى البعيد، ومن ناحية أخرى، في بعض الأحيان المستويات الكارثية غير المسبوقة للبطالة في أوساط الشباب. لقد ساهمت الأزمة في تفاقم هذه المسألة الهيكلية طويلة المدى. لكن الأمر لا يخلو من استجابات ناجحة: نظم الضمان الاجتماعي أصبحت تعمل بشكل متزايد مع الفئات المؤثرة/المتأثرة الأخرى لتتأكد من الاستجابة الملموسة بالإضافة الى تقديم الحماية من غياب الأمن الاقتصادي مع الأخذ بالحسبان التدابير الاستباقية والوقائية لدعم الأشخاص بحيث يستطيعون دخول سوق العمل أو العودة إلى العمل مع حصولهم على التدريب المهني (إعادة التدريب).

ساهمت الاستجابات الإيجابية التي وفرتها إدارات الضمان الاجتماعي وصانعو السياسات لدعم وتمكين الأسر العاملة في رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في العديد من دول الإقليم. من خلال التشجيع على العمل بدوام جزئي وتيسيره وأيضاً تحسين التوازن بين العمل والحياة الخاصة، من الممكن وضع غايات التشغيل الأوسع نطاقاً والتي تسعى أيضاً إلى دعم استدامة النظام موضع التنفيذ وفي الوقت ذاته احترام المطالب الأخرى للعاملين والتي تشمل توفير المزيد من الوقت لقضائه مع أسرهم، وإتاحة فرص التدريب والتفرّغ العلمي؛ وبالنسبة للبعض منهم، الأنشطة الترفيهية.

نظم الضمان الاجتماعي الداعمة للنشاط المنتج «غير المدفوع الأجر»

لدعم أولئك الذين يقومون بأنشطة الرعاية دون أجر، توفر نظم تقاعد الشيخوخة في جورنسي، إيرلندا، جيرسي، مالطا، النرويج، والمملكة المتحدة مساهمات ائتمانية للنظام التقاعدي لفترات رعاية محددة أو تسقط هذه الفترات من حسابها عندما تحتسب معدل الاقتطاعات السنوية المستخدمة في حساب المنفعة التقاعدية. تقدّم تدابير التوسع في مرافق رعاية الأطفال – كما هو الحال في ألمانيا – لتشجيع أهالي الأطفال الصغار وتيسير عودتهم إلى العمل المزيد من التدابير الاستباقية لدعم خيار التوازن بين العمل والحياة الخاصة.

لقد بيّنت الفترة الأخيرة أن منافع الضمان الاجتماعي وخدماته لا تقتصر ببساطة على الاستجابات البعدية التي تأتي على سبيل رد الفعل إلى أحداث المخاطر. فنظم الضمان الاجتماعي تشتمل بالمستوى ذاته أدواراً قَبْلية استباقية ووقائية. الحقائق الواقعية الحالية تشير إلى أن هذه الأدوار تحتاج المزيد من التركيز والمتابعة بطريقة أكثر توازناً وفاعلية.

لعل المفارقة هنا أن هذا اليقين يأتي في وقت تشهد فيه بعض الدول تهديدات يفرضها الركود الذي قد يؤدي إلى تخفيضات بما فيها خفض الاستثمارات في التدابير الوقائية التي قد تؤثر سلبياً على السلامة والصحة المهنية مثلاً. وقد يتصادف هذا مع ازدياد كثافة العمل وضغوطاته والتي قد تؤدي إلى ارتفاع وتيرة وقوع بعض أنواع من الحوادث وتراجع الظروف النفسية – الاجتماعية ورفاه العمّال. لكن في الوقت ذاته، وبسبب ارتفاع مستويات البطالة، قد يصبح العمّال أكثر تردداً في التعبير عن مطالبهم المتصلة بظروف السلامة والصحة المهنية.

من الواضح طبعاً أن التركيز المتزايد على التدخلات الوقائية والاستباقية لا يؤدي إلى التخفيف من المخاطر الصحية والمخاطر المتصلة بالتشغيل وحسب، لكنه يضمن أن تكون حدّة ونتائج هذه الأحداث ضئيلة في حال وقوعها. ثمة إشارة إلى ارتفاع مستوى القبول بمبدأ تطبيق الأدوار الحمائية، والاستباقية، والوقائية لنظام الضمان الاجتماعي وهو ما يتجلّى في الدليل المتزايد على الآثار الإيجابية القابلة للقياس لمثل هذا النشاط والذي تشير إليه الإيسا عادة بعبارة «المردود على الوقاية» فيما يتصل بالوقاية من إصابات العمل، وبرامج العودة إلى العمل، وأماكن العمل الصحية، وحقيقة دعم أساليب الحياة ذات المستوى الصحي الأفضل.

التميّز الإداري: تحقيق المزيد بالاعتماد على القليل

التمحيص المتزايد في الأدوار التي تؤديها نظم الضمان الاجتماعي وأهدافها المقيسة ما هو إلاّ نتيجة طبيعية للمنعطف الاقتصادي الصعب الذي نشهده حالياً: هناك اقتناع متزايد لدى إدارات الضمان الاجتماعي بأنه لا بد من «تحقيق المزيد بالاعتماد على القليل». من الأمثلة المحددة على ذلك: التعامل بالخدمات الإلكترونية، وإعادة الهيكلة، والمزيد من التنسيق، وفي بعض الأحيان دمج المؤسسات العامة. نشهد حالياً المزيد من هذا التنسيق بين مؤسسات الضمان الاجتماعي في مختلف الدول مع العمل على رفع مستوى تلبية احتياجات السكان المهاجرين الآخذ عددهم بالارتفاع.

الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين في إقليم أوراسيا

في أوراسيا وهو الإقليم الذي يغطي دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، هناك حوالي ١٠ بالمائة من السكان تقريباً – ٢٤ مليون نسمة – ولدوا خارج دولهم. حتى أن العمال المهاجرين يشكلون نسبة مئوية أعلى من القوة العاملة. في كازاخستان، هناك حوالي ٢١ بالمائة من السكان ولدوا خارج بلدهم. في دول أوراسيا، يوجد أكثر من ٦٠ بالمائة من السكان المهاجرين الذين ولدوا في دول أخرى وهم ضمن الفئة العمرية ٢٠–٦٤ التي تعتبر سن العمل؛ تستثنى أرمينيا من هذه النسبة إذ تصل فيها إلى ٥٤ بالمائة بينما تصل في الاتحاد الروسي إلى ٧٨ بالمائة.

كانت المرّة الأولى التي سلّط فيها الضوء على أهمية الضمان الاجتماعي للمهاجرين في هذا الجزء من إقليم أوروبا في الإعلان المشترك الصادر عن الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا) والجمعية الدولية لصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية حول «الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين والعولمة في ٢٠٠٥». في أيار ٢٠١٢، عرضت وثيقة الأطر الإرشادية حول الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين في أوراسيا لتعرّف المبادئ والتوجيهات الضرورية لتعزيز شمول العمال المهاجرين في الضمان الاجتماعي.

التوجه نحو المزيد من الخدمات الإلكترونية في إدارة الضمان الاجتماعي يعتبر من العناصر الاكثر استخداما لتحقيق المزيد من الفاعلية والكفاءة في إنجاز الخدمات وتقديمها، وقد يعين على تمكين مستخدمي نظم الضمان الاجتماعي. لكن يجب أن يتوازن التطور الاستراتيجي للخدمات المقدمة من خلال الشبكة العنكبوتية مع حقيقة أن توفر الإنترنت للأفراد ما زال بعيداً كل البعد عن أن يكون شاملاً ومنتشراً حتى في أوروبا. من الواضح أن قنوات التواصل التقليدية ما زالت هي الخيار المفضل للعديد من العملاء بمن فيهم الفئات الأكثر ضعفاً.

لدعم محاولات تقديم الخدمات ذات الجودة وتحقيق المزيد من توقعات العموم بشأن هذه الأمور، تبذل المزيد من الجهود لتمكين السكان وتوفير المعلومات لهم بشكل أفضل. ضمنياً، تعكس هذه التدابير أيضاً إعادة التوازن في تحمّل المخاطر بين القطاعين العام والخاص والاشتراط على الأفراد تحمل المزيد من المسؤولية في إدارة المخاطر عبر دورة الحياة ككل. عند السعي إلى تمكين الأشخاص، يمثل أمامنا تحدّي التأكد من أن جميع المعلومات الضرورية قد توفرت وأن نظم الضمان الاجتماعي ما زالت متاحة لجميع السكان الذين يستفيدون من برامج تقديم الخدمات ذات الموارد الملائمة والتي تلبّي احتياجات العملاء. كما أن توفير المعلومات المتطورة يقدّم الفرص اللازمة لتمكين كوادر الضمان الاجتماعي أيضاً مع تحقيق الآثار الإيجابية للخدمات المقدمة.

الوضع الحالي للضمان الاجتماعي

على الرغم من تنوع دول الإقليم، شهدت الفترة منذ العام ٢٠١٠ وحتى الآن المزيد من التنوّع الملحوظ في أداء سوق العمل وسوق الاقتصاد في مختلف أنحاء أوروبا. على سبيل المثال، البطالة وبخاصة نسبة البطالة بين الشباب تختلف بشكل ملحوظ والنجاح المنظور لنُهُج السياسات لتناول هذه المسألة تحديداً

تعكس مجموعة واسعة النطاق تكون في أغلب الأحيان أطول مدى عبر عدد من قطاعات السياسات. بشكل عام ولهذه الأسباب مجتمعة، تحمل هذه الفروقات السياسية، والديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية أهمية ما. فعلى الرغم منها، هناك أربعة موضوعات مشتركة تقف وراء الإجراءات المتواصلة التي تتخذها إدارات الضمان الاجتماعي في الإقليم:

١– إذ أظهرت نظم الضمان الاجتماعي كفاءتها في المساعدة على تخفيف العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحبطة التي تمخضت عنها الأزمة، ما زالت هذه النظم تؤدي دورها كـ «واق من الصدمات». مع ذلك، ولحماية قدرة هذه النظم على أداء هذا الدور بطريقة مستدامة وفاعلة، يجري العمل إما حاليًا أو مستقبلاً على إصلاح العديد من نُظُم الضمان الاجتماعي.

٢– بالتركيز على أولئك الذين تأثروا أكثر ما تأثروا بالأزمة ومنهم – على سبيل المثال – العمال الشباب العاطلين عن العمل، لا تعين نظم الضمان الاجتماعي على الحفاظ على رأس المال البشري وحسب، لكنها تمهّد السبيل أمام الاستثمار في التنمية المستقبلية لرأس المال البشري. في جميع الأوقات، تساعد نُظُم الضمان الاجتماعي على إعادة تعزيز لُحمة التماسك الاجتماعي من خلال مكافحة الآثار السلبية للإقصاء الاجتماعي. يتطلب الأمر المزيد من النُهُج المصممة حسب الطلب والأكثر شمولية للتعامل مع العديد من المسائل المعقدة التي تواجهها مختلف قطاعات السكان سواء كان ذلك في مكان العمل أو في البيئات غير بيئة العمل.

٣– من خلال طرح التدابير الاستباقية والوقائية الملائمة للتشارك في تقديم منافع وخدمات الضمان الاجتماعي الحمائية، وجّه قدر أعظم من التركيز على التدخلات المبكرة المتوقع أن تزيد من الوقاية من المخاطر المحبطة (المعثرة) والتخفيف منها. في حين أن هذه التدابير تشتمل على استثمارات قصيرة المدى في الموارد، يفهم من الدلائل المتوفرة أنها سوف تتمخض عن مردود طويل المدى، وإيجابي، ومثمر كميّاً بالنسبة للعمال، وأصحاب العمل، ونظام الضمان الاجتماعي، والمجتمع ككل.

٤– مع انتقال إدارات الضمان الاجتماعي إلى مراجعة الطريقة التي تسيّر فيها عملياتها الساعية إلى تحقيق التميّز الإداري، يعتبر الاستخدام الملائم لأحدث تقنيات الاتصالات والمعلومات طريقة كفيلة بزيادة جودة الخدمات المقدمة وتطوير المعلومات المتاحة للأشخاص والمواطنين المؤمّنين الضمان الاجتماعي.

التطلع إلى المستقبل

هناك العديد من التحديات التي تجابه نظم الضمان الاجتماعي في أوروبا ويبدو أن هذه التحديات باقية في المدى المنظور. ستواصل الضغوطات المالية إثقالها لكاهل الإدارات في الإقليم. بالمقابل، تتطلب مسائل التشغيل الهيكلية وشيخوخة السكان إصلاحات ملائمة تشمل استجابات إدارية وتنفيذية مصممة خصيصاً لهذه التحديات وليس أقلها أولئك الذين يتطلبون الدعم لإتاحة المجال لهم للمشاركة بحيوية في الأنشطة سواء كانت مدفوعة الأجر أم لم تكن كذلك. بعد هذا كله، تشير الدلائل في الإقليم إلى أن إدارات الضمان الاجتماعي فيه قد أصبحت أكثر استعدادا وأكثر فاعلية في موقعها للاستجابة بالشكل الملائم إلى هذه التحديات، ومن خلال العمل مع الفئات المؤثرة/المتأثرة الأخرى وبتحصيل الدعم السياسي والعام الواسع النطاق، نخرج بنظرة متفائلة إلى الأمور تجعلنا نقتنع بأن التقليد القوي والعريق لنُظُم الضمان الاجتماعي الشامل والمستدام في أوروبا سيبقى محمياً.

المصدر

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا). ٢٠١٣. *أوروبا: تعزيز استدامة نظم الضمان الاجتماعي الشامل* (التطورات والاتجاهات). جنيف، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي.

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا). هي المنظمة الدولية الرائدة في جمع إدارات ووكالات الضمان الاجتماعي معاً. توفر الجمعية المعلومات والبحوث والنصح والإرشاد والملتقيات للأعضاء من أجل بناء ودعم سياسات وأنظمة الضمان الاجتماعي الحيوية حول العالم.

4 route des Morillons
Case postale 1
CH-1211 Geneva 22

T: +41 22 799 66 17
F: +41 22 799 85 09
E: issacomm@ilo.org | www.issa.int